

تطايير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول، دراسة حالة الجزائر

د. بن رمضان أنيسة

أستاذ محاضرة (ب)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة تلمسان

ملخص:

نهدف في هذه الورقة البحثية إلى اختبار أثر تطايير أسعار البترول على السياسة المالية الجزائرية ومعرفة أسباب دورية السياسة المالية في الجزائر وذلك باستخدام بيانات سنوية للفترة 1970-2014. وقد توصلنا في الدراسة التطبيقية إلى أن سبب دورية السياسة المالية في الجزائر يرجع بالأساس إلى ضعف البيئة المؤسساتية، بيروقراطية الإدارة واللامساواة الاجتماعية الممثلة في التفاوت في توزيع الدخل. كما أن العلاقة بين تطايير أسعار البترول والإنفاق العام هي علاقة غير مباشرة حيث أن تدني المؤشرات المؤسساتية تسبب دورية السياسة المالية، وبالتالي فأن تطايير أسعار البترول وضعف الإطار المؤسساتي يؤدي إلى إضعاف النمو الاقتصادي في الجزائر وليس وفرة البترول في حد ذاتها.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، تطايير أسعار البترول، البيئة المؤسساتية، النمو الاقتصادي.

Abstract :

In this paper, we aim to test the impact of oil prices volatility on fiscal policy and find out reasons for procyclicality of fiscal policy in Algeria using annual data over the period 1970-2014.

Our results indicate that the procyclicality of fiscal policy in Algeria, is mainly due to institutional weakness and social inequality represented at inequality in income distribution. Then, the relationship between oil prices volatility and public spending is an indirect relationship, so we argue that oil price volatility and lower institutions quality, rather than oil abundance per se, weakens economic growth in Algeria.

Keywords : procyclicality of fiscal policy, oil price volatility, institutional quality, growth.

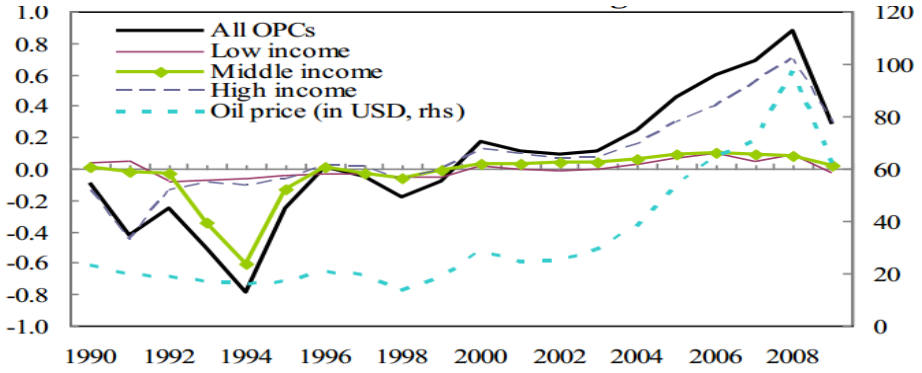
مقدمة:

تزايد الجدل حول الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي خصوصا في الآونة الأخيرة، بعدما تزايد التدهور في عجز الميزانية الحكومية لكل من الاقتصاديين الأمريكي والأوروبي، ولم يختلف الأمر بالنسبة إلى الدول النامية. وقد ترجع عدم فاعلية السياسة المالية في التأثير على أداء الاقتصاد الكلي في هذه الدول إلى تذبذب سلوك حكوماتها وغياب المصدقية لدى هذه الحكومات في تحقيق تطور ملحوظ في عملية الإصلاح الاقتصادي، حيث أن القرارات المتعلقة بالسياسة المالية ناتجة عن صانعي القرار السياسي.

إن الإنفاق الحكومي في العديد من الدول المنتجة والمصدرة للمحروقات ذو ارتباط طردي مع أسعارها وهو الأمر الذي يؤدي إلى تذبذب الإنفاق تبعا لتذبذب الأسعار، وهذا يعني أن التقلبات في قيمة الصادرات تنعكس بشكل مباشر في تقلبات الدخل الوطني. ولقد أثبتت ذلك العديد من الدراسات التطبيقية وفي مقدمتها دراسة كل من الاقتصاديين Roberto Perotti و Micheal Gavin أن السياسة المالية في الدول النامية تكون مواكبة لتقلبات الدورات الاقتصادية Procyclical، ولقد أثبتت الدراسة التي طبقت على دول أمريكا اللاتينية أنه في وقت الرخاء يزداد الإنفاق الحكومي أكثر من الإيرادات، وهذا ما يؤثر سلبا في استقرار الاقتصاد الكلي وفي أداء المثبتات التلقائية automatic stabilizers وخصوصا في ظل سيادة السياسة المالية. ولقد تزايدت تقلبات أسعار البترول بصفة كبيرة في السنوات الأخيرة، حيث أن التقلبات الكبيرة وغير المتوقعة في أسعار الموارد الطبيعية وخصوصا المحروقات لها تأثيرات كبيرة على التوازنات المالية العامة في اقتصاديات الدول النامية المنتجة للنفط وهو ما وضعه لنا الشكل 01.

حيث أن الانهيار الطفيف لأسعار البترول يؤدي إلى زيادة كبيرة في احتياجات التمويل حيث أن اقتصاديات وصادرات هذه الدول لا تتميز بالتنوع الاقتصادي، وأن الإيرادات الإجمالية للدولة تتكون أساسا من الصادرات النفطية.

الشكل رقم 01: أسعار النفط والموازنة المالية بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول المنتجة للنفط.



Source : Nese Erbil, Is fiscal policy procyclical in developing oil-producing countries ?, IMF Working Paper, July 2011, p 3.

في الجزائر، يحتل البترول مكانة هامة فقد اعتمدت منذ الاستقلال على الثروة البترولية اعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية بحيث يعتبر قطاع النفط المحرك الأساسي للاقتصاد بالنظر إلى الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات غير النفطية خاصة قطاعي الصناعة والزراعة من جهة، ومن جهة ثانية إلى وتيرة النمو التي يسجلها قطاع المحروقات عن طريق استخدام الفوائض المالية المتراكمة نتيجة تزايد الطلب العالمي عليه وتدعيم القدرات الإنتاجية الجزائرية جراء دخول الشراكة الأجنبية إلى هذا القطاع. حيث سمحت الزيادة في عائدات النفط الناتجة عن الزيادة في حجم الإنتاج وأسعار البترول بارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن هذا المورد الاستراتيجي -البترول- قابل للنفاذ والنمو المتزايد على طلبه لا يتفق وتوفره المحدود، لذلك فالكل يراقب ويتابع ما يتردد عن المحروقات بشكل عام والبترول بشكل خاص واحتياطياته واكتشافاته، وتشريح مشاكله يعتبر من الضروريات الحتمية خاصة في ظل المنافسة المتزايدة من الشركات البترولية العالمية، ويعبر عن ذلك تساؤلات كثيرة تدور في أذهان الكثيرين منها ما يتردد حول حقيقة مستقبل الاحتياطي للبترول وهل سينضب خلال فترة زمنية محدودة.

كما أن ارتفاع أسعار البترول وتضاعف الإيرادات المتأتية من إنتاج وتصدير المحروقات قد حدثت في مرحلة هامة و متميزة تمثلت في سنوات الألفية الجديدة [2000]، وتكمن أهمية هذه المرحلة في كونها جاءت بعد سنوات صعبة مر بها الاقتصاد الجزائري متأثرا بأزمة الدفع الخارجي التي ألمت به منذ سنة

1986 وما تلاها من شح في الموارد وتعرضه لضغوطات خارجية بسبب مشكلة المديونية، مما دفع السلطات الجزائرية إلى ضغط الإنفاق العام خاصة في شقه الاستثماري وتخفيض الإعانات الحكومية خاصة تلك المقدمة للقطاع الإنتاجي، مما سبب ركود اقتصادي وتسجيل معدلات نمو سالبة مما أدى إلى تأخر كبير طال جميع القطاعات، كما انعكست نتائجها على المستوى التسييري بالتخلي عن الاقتصاد المخطط مركزيا من قبل الدولة لصالح اقتصاد قائم على آليات السوق. وهكذا استغلت الجزائر تلك الموارد والبحبوحة المالية جراء ارتفاع أسعار المحروقات في التخلص أولا من الضغوط الخارجية وثانيا بتبني سياسة إنفاق عام توسعية لبعث مشاريع مست بشكل خاص البني التحتية، قطاع الأشغال العمومية، القطاع الفلاحي والسكن قصد تدارك التأخر الذي حدث في سنوات الأزمة إضافة إلى إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي.

مما سبق ذكره ارتأينا طرح الإشكالية التالية كنقطة رئيسية نعالجها في هذه الورقة البحثية:

كيف يؤثر تطير أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر؟

1. دورية السياسة المالية:

تكون تقلبات الدورات الاقتصادية أكثر وضوحا في الدول النامية منها في الدول المتقدمة وبالخصوص في الدول التي تعتمد بشكل أساسي على عوائد الموارد الطبيعية من نفط، موارد معدنية،... الخ، حيث أن الطابع الدوري للنشاط الاقتصادي يرجع في الغالب إلى التقلبات الكبيرة في أسعار النفط والتي تؤدي بدورها إلى التقلب في مداخيل الدولة. إن التقلب في المداخيل يصاحبه التقلب في الإنفاق الحكومي العام والذي يؤدي بدوره إلى التقلبات في سعر الصرف الحقيقي للدولة والتي من شأنها تشكيل خطر عدم استقرار ربحية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري.

لقد توصل العديد من الاقتصاديين أمثال:

Cuddington(1989), Tornel and Lane(1999), Kaminsky, Reinhart and Vegh(2004), Talvi and Vegh(2005), Alesina, Campante and Tebellini(2008), Mendoza and Oviedo(2006), Ilzetski and Vegh(2008)

إلى أن السياسة المالية تميل إلى أن تكون مسائرة للاتجاهات الدورية في البلدان النامية مقارنة مع الدول المتقدمة، كما بينت الدراسات التي قام بها كل من: Gelb(1986), Gavin, Hausmann, Perotti and Talvi(1996), Gavin and Perotti (1997), Calderon and Schimdt-Hebbel(2003), Medas and Zakharova (2009), Lopez-Murphy and Ossowski(2010) أن تقلبات الدورات الاقتصادية تكون أكثر وضوحا في الدول الغنية بالموارد الطبيعية حيث يميل الدخل الناتج عن تلك الموارد إلى الهيمنة على الدورة الاقتصادية.

هذا وتركز معظم الدراسات على دورية سياسة الإنفاق الحكومي لأن العائدات الجبائية تعد متغيرا داخلي المنشأ نسبة إلى الدورة الاقتصادية، ومن بين الأسباب الرئيسية لدورية سياسة الإنفاق الحكومي نجد ارتفاع العائدات الضريبية في فترات الازدهار مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة للدولة وبالتالي زيادة النفقات بالتناسب.¹

يعتبر الاقتصاديين (Gavin and Perotti 1997) أول من أثبت دورية السياسة المالية في دول أمريكا اللاتينية، حيث لاحظا أن عجز الميزانية في أمريكا اللاتينية خلال الفترة الممتدة بين 1970 إلى 1995 فشلت إلى حد كبير في الاستجابة للنمو الاقتصادي مما يدل على أن الميزانية التقديرية استخدمت على نحو مسير للاتجاهات الدورية وذلك بغرض التكافؤ مع عوامل الاستقرار التلقائية على سبيل المثال زيادة النفقات لموازنة الإيرادات غير المتوقعة في الأوقات الجيدة، وقد توصل الاقتصاديين إلى أن السياسة المالية في هذه الدول تتجه إلى أن تكون دورية مقارنة بالدول الصناعية، بحيث تكون توسعية في الأوقات الجيدة وانكماشية في الأوقات السيئة.²

¹ Jeffrey Franckel, Comment les producteurs de produits de base peuvent-ils rendre les politiques budgétaire et monétaire moins procycliques ?, Séminaire sur les ressources naturelles, les finances et le développement, Institut du FMI et banque centrale d'Algérie, Alger 4-5 novembre 2010, p 03.

² Micheal Gavin, Roberto Perotti, Fiscal Policy in Latin America, NBER Macroeconomics Annual 1997, Volume 12.

باستخدام مختلف مناهج الاقتصاد القياسي،³ فلقد بين كل من (Talvi and Vegh (2000) كيف أن صانعي القرار وحدوا أن الاستغلال الأمثل للفوائض المالية الأولية في حالة الرخاء يكون عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض معدلات الضرائب، كما توصل (Braun (2001 إلى استنتاج أن دورية السياسة المالية هي القاعدة في معظم الدول النامية، وأنها غير دورية في دول OECD. كما أن Lane (2003) قدم عدة أدلة على طبيعة الاتجاهات الدورية للسياسة المالية في الدول النامية بالمقارنة مع دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD.

لقد بين الاقتصاديون (Kaminsky, Reinhart and Vegh (2004 باستعمال مقارنة قياسية بهدف إعادة النظر في الأدلة حول طبيعة مسايرة الاتجاهات الدورية للسياسة المالية، وذلك بالاعتماد على مجموعة واسعة من المؤشرات المالية، ضمن عينة شملت 104 بلدا جلهما تنتمي ل OECD والبلدان النامية من بينها الجزائر في الفترة الممتدة بين 1960-2003 مقسمة حسب مستويات الدخل، حيث أن البلدان الغنية لديها الوصول المستمر إلى أسواق رأس المال الدولية، في حين أن البلدان المتوسطة الدخل لديها علاقة غير مستقرة ومتقلبة مع أسواق رأس المال الدولية أما في البلدان المنخفضة الدخل فهي مغلقة تقريبا في جميع الأوقات. وقد لخص الباحثين الخصائص الدورية لتدفقات رأس المال في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: الخصائص الدورية لتدفقات رأس المال

معدل الضرائب T	الإنفاق الحكومي g	السياسة المالية
+	-	غير دورية
-	+	دورية
0	0	حيادية

Source : G. L. Kaminsky et al , op. cit, p :14.

³ G. L. Kaminsky, C. M. Reinhart and C. A. Vegh, When It Rains, It Pours : Procyclical Capital Flows and Macroeconomic Policies, Goerge Washington University and NBER Macroeconomics Annual 2004, p :02.

● **السياسة المالية غير الدورية countercyclical fiscal policy**: تكون السياسة المالية في هذه الدول غير دورية عندما يكون الارتباط بين عناصر الدورة الاقتصادية من صافي تدفقات رأس المال والنتاج المحلي الإجمالي GDP سالبا [الارتباط بين الدورة الاقتصادية والإنفاق الحكومي سالب]، وبعبارة أخرى فإن الاقتصاد يقترض من الخارج في الأوقات الصعبة [تدفق رأس المال نحو الداخل] ويقترض أو يسدد في حالة الرخاء [خروج رأس المال]. أي أنها تكون توسعية في الأوقات الصعبة فيرتفع فيها الإنفاق الحكومي وبالتالي حدوث عجز في الميزانية وانكماشية في حالة الرخاء والازدهار يتراجع فيها الإنفاق الحكومي وبالتالي انخفاض العجز في الميزانية، ويتجه هذا النوع من السياسات إلى تحقيق الاستقرار في الدورة الاقتصادية. ويمثل هذا النوع من السياسة المالية مقارنة الكلاسيكيين الجدد والكينزيين الذين يرون بضرورة أن السياسة المالية المثلى يجب أن غير دورية.

● **السياسة المالية الدورية Procyclical fiscal policy**: تكون السياسة المالية مواكبة للاتجاهات الدورية عندما يكون الارتباط بين الدورة الاقتصادية ومكونات الإنفاق الحكومي موجبا، وبالتالي ارتفاع الإنفاق الحكومي في أوقات الرخاء والازدهار [سياسة توسعية] وانخفاضه في الأوقات الصعبة [سياسة انكماشية]، وتسمى هذه السياسة بالدورية لأنها تؤدي إلى تقلبات مستمرة في الدورة الاقتصادية.

● **السياسة المالية المستقرة Acyclical fiscal policy**: يكون فيها الارتباط بين الدورة الاقتصادية والإنفاق الحكومي معدوما، وتتميز السياسة المالية المستقرة بالاستقرار في الإنفاق الحكومي. أما الشكل التالي فيبين لكل دولة علاقة الارتباط بين الإنفاق الحكومي والنتاج المحلي الإجمالي، هذه الأخيرة تختلف بين مستوى 1- بالنسبة لفرنلندا مشيرا إلى سياسة مالية غير دورية و+1 لسلطنة عمان مشيرا إلى سياسة مالية دورية.

إن الغالبية العظمى من البلدان المتقدمة المثلة بالأشرطة السوداء في الشكل، يكون الإنفاق الحكومي فيها مستقرا أي تتميز بسياسة مالية مستقرة acyclical، في حين أن الغالبية المتبقية تعكس سياسة مالية دورية.

أما الجدول التالي يقدم بيانات مختارة حول مؤشر دورية السياسة المالية حيث يظهر مدى الارتباط بين عناصر الإنفاق الحكومي والعناصر الدورية للناتج الداخلي الخام، فيكون الارتباط موجبا في معظم الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل ويكون مؤشر دورية السياسة المالية مرتفعا مما يؤكد على دورية السياسة المالية في هذه البلدان، والعكس صحيح بالنسبة للدول الصناعية.

الجدول رقم 02: مؤشر دورية السياسة المالية في الدول المنخفضة، المتوسطة والمرتفعة الدخل

مؤشر دورية السياسة المالية $0.4*(1)+0.4*(4)-0.2*(4)$	مسار دورة سياسة الإنفاق العام* و		الارتباط بين مكونات GDP و		الدول
	النسب المئوية [4]	المستوى [3]	التضخم [2]	الإنفاق الحكومي الحقيقي [1]	
0.30	0.27	8.46	0.56-	0.21	<u>الدول الضعيفة الدخل</u> أنغولا
0.51	0.44	14.12	0.23-	0.71	التشاد
0.25	0.12	3.67	0.23-	0.40	الكونغو
0.33	0.50	16.11	0.12-	0.25	غانا
0.25	0.04	1.04	0.29-	0.43	الهند
0.28	0.22	7.10	0.25	0.35	مالي
0.63	0.49	15.59	0.46-	0.84	روندا
					<u>الدول متوسطة الدخل</u>

* مسار دورة سياسة الإنفاق العام the amplitude of the fiscal policy cycle يعبر عن الفرق بالنقطة المئوية percentages points بين نمو الإنفاق الحكومي الحقيقي في أوقات الرخاء وأوقات الانكماش، ويتم تحويله إلى مؤشر تتراوح قيمته بين [+1، -1] بهدف المقارنة بين مستويات مؤشر الارتباط وباستخدام النسب المئوية لتوزيع مسار دورة سياسة الإنفاق العام الموجب والسالب.

0.23	0.18	5.58	0.08-	0.35	الجزائر
0.14	0.08	2.31	0.03	0.27	مصر
0.36	0.15	4.70	0.06-	0.71	كولومبيا
0.37	0.32	10.35	0.02-	0.60	إيران
0.16	0.07	2.17	0.38-	0.15	الأردن
0.07	0.07	2.17	0.06	0.14	المغرب
0.21	0.17	5.47	0.08-	0.30	تونس
0.43	0.20	6.33	0.12-	0.82	بستوانا
0.24	0.12	3.69	0.51-	0.22	الشيلي
0.11	0.06	1.86	0.10	0.25	ماليزيا
0.63	0.47	15.22	0.47-	0.87	عمان
0.16	0.20	6.37	0.33	0.38	السعودية
الدول المرتفعة الدخل					
0.15-	0.04-	0.31-	0.17	0.26-	أستراليا
0.16-	0.11	0.88-	0.32	0.12-	كندا
0.04-	0.09	2.61	0.06-	0.22-	النرويج
0.24-	0.08	0.62-	0.11	0.45-	فرنسا
0.37-	0.21-	-1.61	0.11	0.67-	المملكة المتحدة
0.19-	0.11-	0.86-	00	0.37-	الولايات الأمريكية
المتحدة					
0.05	0.16	4.93	0.18	0.04	اليابان

Source : G.L.Kaminsky, C.M.Reinhart and C.A.Vegh, op.cit, p:58.

وخلاصة فإنه في البلدان النامية وبالخصوص الأسواق الناشئة، ترتبط فترات تدفقات رؤوس الأموال مع السياسات الاقتصادية الكلية التوسعية وفترات تدفقات رؤوس الأموال نحو الخارج مع السياسات الاقتصادية الكلية الانكماشية، وبالتالي فإنه عندما تمطر في هذه الدول فإنه لا يصب في الواقع when it rain, it does indeed pour.

فأما⁴ (Talvi and Vegh 2005) فقد بينا في دراستهما بالاعتماد على عينة متكونة من 56 دولة من بينها 20 دولة صناعية من ضمنها مجموعة السبعة [فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا] و36 دولة نامية خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1970-1994، وقدمنا تفسيراً آخر لظاهرة دورية السياسة المالية يرتبط بالسلوك الأمثل لمجابهة القيود السياسية، مما يؤدي إلى رفع تكلفة تشغيل الفوائض المالية في الأوقات الجيدة وبالتالي خلق عدة ضغوط لزيادة الإنفاق العام، ونظراً لهذا التشوه السياسي فإن الحكومة التي تواجه تقلبات كبيرة في القاعدة الضريبية سوف تختار تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي في الأوقات الجيدة، وزيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق الحكومي في أوقات الانكماش، وفي ظل هذا التشوه السياسي فإن السياسة المالية المثلى تكون دورية. وقد توصلنا إلى إثبات وجود علاقة ارتباط طردية بين مكونات الإنفاق العام والنتائج الداخلي الخام في الدول النامية بحيث قدر الارتباط في المتوسط بـ 0.56 مما يثبت دورية السياسة المالية في هذه الدول. أما بالنسبة للدول الصناعية فقد وجدنا أن معامل الارتباط في المتوسط كان معدوماً مما يثبت عدم دورية السياسة المالية.⁵

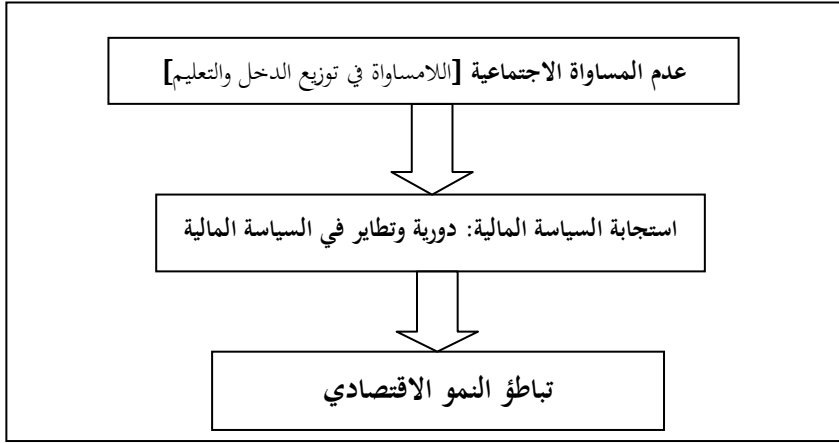
أما (Ilzetzki and Vegh 2008) فقد عملا في بحثهما على الإجابة على عدد من التساؤلات: هل السياسة المالية تكون دورية فعلاً في الدول النامية؟ أم أن العلاقة السببية أخذت منحى آخر وبالتالي فإن الباحثين السابقين في الميدان قد أخطأ في التعرف على السياسة التوسعية [الكينزيين أو النيوكلاسيك] للسياسة المالية؟ وبغرض الإجابة على هذه التساؤلات قام الباحثين بالاستعانة ببيانات ربع سنوية بدلاً من البيانات السنوية لـ 49 دولة تنقسم إلى 27 دولة نامية و22 دولة صناعية في الفترة الزمنية الممتدة بين 1960-2006، وباستخدام مختلف الاختبارات القياسية توصل الباحثين إلى استخلاص العديد من الأدلة القياسية القاطعة التي تثبت دورية السياسة المالية في البلدان النامية هي حقيقة وتعرفها على أنها استجابة إيجابية للإنفاق الحكومي لصدمة توسعية خارجية في الدورة الاقتصادية، حيث أن نتائج

⁴ Ernesto Talvi, Carlos.A.Vegh, Tax base variability and procyclical fiscal policy in developing countries, Journal of Development Economies, ELSEVIER, 2005.

⁵ Alberto Alesina, Guido Tabellini, Why is fiscal policy often procyclical ?, NBER Working Paper Series, Working Paper 11600, September 2005.

التقدير باستخدام طريقتي GMM و OLS ، اختبار Engel-Granger للسببية ودوال الاستجابة الدفعية تؤكد حقيقة وجود دورية السياسة المالية في الدول النامية. أما بالنسبة للدول الصناعية ذات الدخل المرتفع فإن السياسة المالية فيها مستقرة.

الشكل رقم 02: العلاقة بين اختلاف الأفضليات والنمو الاقتصادي.



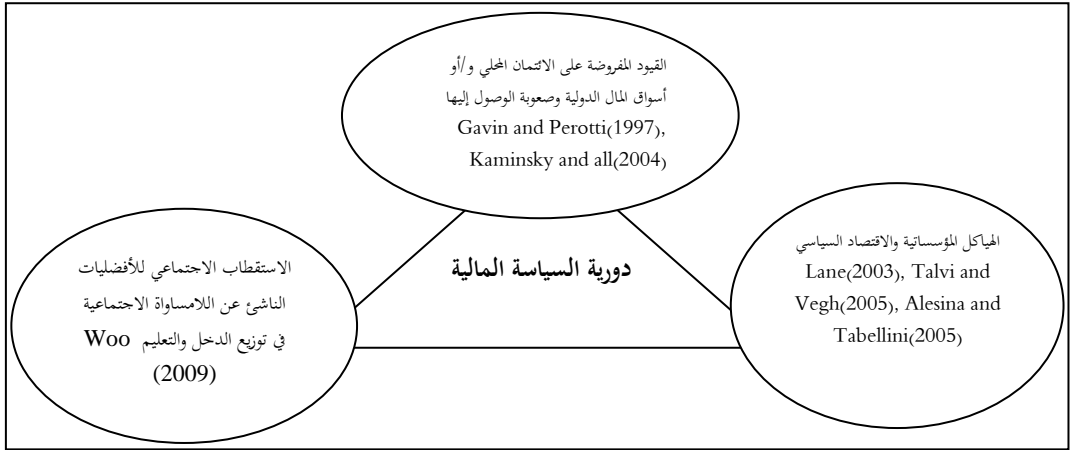
Source : Woo Jeajoon, Why do more polarized countries run more procyclical fiscal policy ?, The Review of Economics and Statistics, 2009, Vol.91, Issue 4, p :23.

وبالتالي نستخلص مما سبق ذكره أنه قد تم وضع العديد من الفرضيات لشرح وتفسير دورية السياسة المالية وبالخصوص في الدول النامية التي تكون أكثر عرضة لهذه الظاهرة، والشكل 03 يلخص لنا الفرضيات الثلاثة المتاحة لتفسير ظاهرة دورية السياسة المالية.

أما فيما يخص البلدان المصدرة للبترول وغيره من الموارد الطبيعية، فإن تذبذب الأسعار العالمية للبترول وصعوبة التوقع بتجاهاتها يؤدي إلى تذبذب الإيرادات العامة للدولة التي تشكل صادرات البترول الجزء الأكبر منها، وبالتالي تذبذب الإنفاق الحكومي حيث يزداد هذا الأخير في فترات ارتفاع الأسعار أما في فترات انخفاض الأسعار العالمية فتضع الحكومة أمام خيارات صعبة لمواجهة هذا الانخفاض: إما اقتطاع جزء كبير من الإنفاق الحكومي أو البحث عن مصدر بديل للإيرادات مثل فرض الضرائب أو الاستدانة

من الخارج، ولكل خيار من هذه الخيارات تكلفته، إلا أن الدول عادة ما ترجع إلى خيار الاستدانة مخافة أن يؤدي تخفيض الإنفاق الحكومي أو الزيادة في الضرائب إلى تيارات معارضة للدولة وهو الأمر الذي يوقع الدول البترولية في مشكلة المديونية.⁶

الشكل رقم 3: أسباب دورية السياسة المالية في الدول النامية.



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الدراسات السابقة.

وفي هذا الصدد أشارت الاقتصادية أماني الأنشازي⁷ في دراسة أجرتها على 15 دولة مصدرة للبترول باستخدام البيانات المدجة في الفترة الممتدة 1970-2004 وذلك باستخدام طريقة الفروق العامة للعزوم GMM في التقدير [وذلك لما لهذه الطريقة من مزايا أهمها تدنية التحيز الناتج عن تقدير نموذج البانل الديناميكي، السيطرة على الآثار الخاصة وغير الملاحظة بكل بلد بالإضافة إلى تصحيح التحيز الناتج عن التأثير الداخلي الممكن للمتغيرات المفردة]، إلى أنه في معظم الدول المصدرة للبترول يعتمد

⁶ Randall Dodd, Protecting development economies from price shocks in Svetlana Tasalik and Anya Schiffrin, A Reporter's guide to Energy & Development, New York 2005, p:90.

⁷ Amany A. El Anshazy, Oil Prices and Economic Growth In Oil-Exporting Countries, Working Paper, Collage Of Business and Economics, United Arab Emirates University, 2009.

التمويل الحكومي اعتمادا كبيرا على قطاع النفط وبالتالي فإن الإيرادات الحكومية تميل إلى أن تكون جد متذبذبة بسبب الصدمات البترولية المستمرة والتي لا يمكن التنبؤ بأسعارها، إن هذه الخصائص تجعل من عملية إدارة السياسة المالية جد صعبة في هذه البلدان ويترتب عليها انعكاسات هامة على أداء النمو الاقتصادي بها.

2. تطايير أسعار البترول وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري:

1.2. تطايير أسعار البترول:

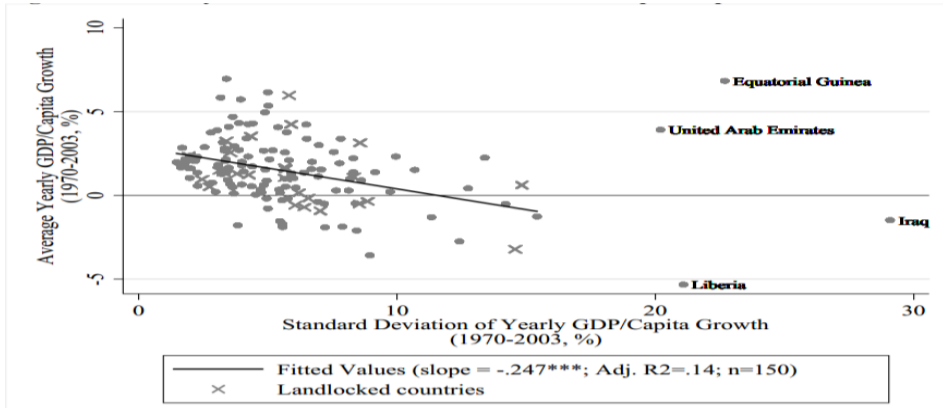
يعتبر كل من Valerie A. Ramey و Garey Ramey من الاقتصاديين الأوائل الذين قاموا بدراسة العلاقة التي تربط بين ظاهرة تطايير الأسعار والنمو الاقتصادي، وقد تعرضا في بحثهما إلى الانشطار المعياري في الاقتصاد الكلي والذي يفصل بين النمو الاقتصادي عن تقلبات الدورة الاقتصادية وذلك باستخدام بيانات مدججة لعينة تتكون من 92 دولة تنتمي إلى OECD من بينها الجزائر. وتوصل الباحثين إلى أن البلدان التي تتسم بتطايير الأسعار يكون فيها مستوى النمو الاقتصادي أضعف، وقد نتج عن تقدير نموذج الآثار الثابتة أن التقلب في الإنفاق الحكومي وتطايير الأسعار يرتبطان بشكل كبير وبالتالي بينا أنه توجد علاقة عكسية قوية بين التطايير والنمو الاقتصادي، وقد تفاجأ كون أن الاستثمار ليس له أي تأثير في تفسير هذه العلاقة حيث أن إضافته كمتغير مفسر في المعادلة لم تغير العلاقة بين تطايير الأسعار والنمو الاقتصادي.⁸

لقد أظهرت نتائج دراسة كل من Steven Poelhekke و Frederic van der Ploeg [2008] باستخدام عينة ل 63 دولة في الفترة الممتدة بين 1970-2003 واستخدام نموذج الانحدار الذاتي المشروط بعدم تبات التباين ARCH لاختبار أهمية تطايير أسعار السلع الأساسية على وفرة الموارد الطبيعية، أن لعنة الموارد الطبيعية هي في المقام الأول مشكلة تعكس تطايير أسعار المواد الأولية. وقد توصلا في بحثهما إلى النتائج التالية:

⁸ Garey Ramey, Valerie A. Ramey, Cross-country evidence on the link between volatility and growth, The American Economic Review, Vol 85 N°5, December 1995.

للأولاً: الدول التي تتسم بتطير في أسعار السلع الأساسية المصدرة والتي تكون الانحرافات عن متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد السنوي جد عالية يكون فيها انخفاض في مستوى النمو الاقتصادي معبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي للفرد، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم 04: العلاقة بين تطير الأسعار والنمو الاقتصادي.



Source : Frederic van der Ploeg, Steven Poelhekke, Volatility and natural resource curse, OxCarre Research Paper, N° 2008-03, 2008, p :28.

للثانياً: تعاني الدول النامية من تطير النمو الاقتصادي أكثر من الدول المتقدمة، حيث أن أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية لديهما انحراف معياري يقدر ب 2.33% و 1.90% على التوالي من نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد السنوي per capita GDP، وتملك كل من الصحراء الجنوبية الإفريقية، الشرق الأوسط ودول شمال أفريقيا MENA أعلى معدلات التطير إذ بلغ مستوى الانحراف المعياري عن متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد 6.52% و 8.12% على التوالي.

للثالثاً: الدول ذات الأنظمة المالية غير المتطورة تكون أكثر عرضة للتطير، حيث أن التطور المالي يقلل من تقلب نمو الناتج غير المتوقع ويساهم في التخفيف من الآثار السلبية لصدمات عائدات تصدير المواد الأولية، الإنفاق الحكومي ومعدلات التبادل التجاري.

للمرابع: الدول التي يعتمد اقتصادها على الموارد الطبيعية هي أكثر عرضة للتطير، حيث أن الدول التي تفوق حصة صادراتها من الموارد الطبيعية 19% من الناتج المحلي الإجمالي لديها مستوى انحراف معياري جد عالي عن نمو الناتج إذ يبلغ 7.37%، أما الدول التي تبلغ حصة صادراتها من الموارد الطبيعية أقل من 5% من الناتج المحلي الإجمالي يكون مستوى الانحراف المعياري فيها مقاربا لـ 2.83%، ويبين الشكل الموالي أن الأسعار العالمية للمواد الأولية هي جد متطيرة وهو السبب الرئيسي الذي يؤدي إلى تطير عائدات صادرات الموارد الطبيعية، كما أن أسعار البترول الخام هي أشد تطيرا من أسعار المواد الزراعية وخامات المعادن.

وفي نفس السياق، نجد دراسة كل من Benedikt Goderis و Paul Coller عام 2008 الذين قاما بدراسة آثار ازدهار قطاع السلع الأساسية في المدى القصير والمدى الطويل باستخدام منهجية التكامل المتزامن للبيانات المدجة للفترة الممتدة بين 1963-2003، وتوصلا إلى وجود أدلة قطعية على وجود ظاهرة لعنة الموارد الطبيعية، وفي الواقع فقد قام الباحثان بتحليل آثار أسعار صادرات المواد الأولية على الناتج المحلي الإجمالي للفرد في المدى القصير والمدى الطويل بالاعتماد على نموذج تصحيح الأخطاء الذي يتضمن على شعاع من المتغيرات الأخرى التي تؤثر على النمو الاقتصادي ومتجه من المتغيرات الصماء الإقليمية على المدى الزمني. وقد خلص الباحثان إلى:⁹

للمرابع ازدهار قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري [الموارد الطبيعية] يكون لها آثار إيجابية على المدى القصير ولكن آثار سلبية على المدى الطويل.

للمرابع تقوم الدول بتجنب ومواجهة معضلة نقمة الموارد الطبيعية بالاعتماد على مؤسسات قوية.

⁹ Paul Coller, Benedikt Goderis, Commodity prices, Growth and the Natural Resource Curse : Reconciling a Conundrum, Department of Economics, University of Oxford, 2008.

للإفراط في تقييم قيمة سعر الصرف، ارتفاع كل من الاستهلاك العام والخاص، انخفاض معدل الاستثمار أو عدم فعاليته، تقلب أسعار السلع الأساسية بدرجة أقل بالإضافة إلى تباطؤ النمو قطاع الخدمات تفسر جزءا كبيرا من لعنة الموارد الطبيعية.

أما الاقتصاديين Micheal Bleany و Havard Halland فقد قدما في بحثهما عام 2009 مفهوم تطايير السياسة المالية باعتبارها قناة ناقلة لعنة الموارد الطبيعية، وذلك باستخدام عينة تضمن 75 دولة في الفترة الزمنية الممتدة بين 1980-2004، وقد خلصا إلى أن الدول التي تتميز بمعدل مرتفع لصادرات الموارد الطبيعية يكون معدل النمو الاقتصادي فيها بطيئا بالإضافة إلى تطايير الإنتاج والاستهلاك الحكومي. وقد استنتج الباحثان أن:¹⁰

كل من تطايير الإنتاج والسياسة المالية ذو أثر سلبي على النمو الاقتصادي، إلا أن تطايير الإنتاج يتضاءل عندما يتم ضم كلا المتغيرين واستخدامهما في نفس معادلة الانحدار.

عندما يتم ضم متغير تطايير السياسة المالية في معادلة انحدار النمو الاقتصادي بإضافة صادرات الموارد الطبيعية فإن تأثير هذه الأخيرة يكون بنسبة 25 % وهذا يعني أن ربع ظاهرة لعنة الموارد الطبيعية سببها تطايير السياسة المالية.

أما الاقتصاديين Rabah Arezki و Thorvaldur Gylfason فقد قاما بدراسة أثر تطايير أسعار المواد الأولية على النمو الاقتصادي في بحثهما المنشور عام 2011 وذلك باستخدام عينة تضم 158 دولة خلال الفترة 1970-2007، وباستخدام طريقة المقدرات المعممة GMM توصلوا إلى النتائج التالية:¹¹

زيادة تطايير أسعار الموارد الأولية تؤدي إلى زيادة كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج الموارد الطبيعية في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية على غرار الدول ذات الأنظمة الأوتوقراطية أو الاستبدادية.

¹⁰ Micheal Bleaney, Havard Halland, The resource curse and fiscal policy volatility, CREDIT Research Paper, N°09/09, 2009.

¹¹ Rabah Arezki, Thorvaldur Gylfason, Commodity price volatility, democracy and economic growth, CESifo Working Paper N°3619, 2011.

استخدام متغيرات جودة المؤسسات الاقتصادية عوضا عن المؤسسات السياسية تساهم بشكل فعال في تشكيل تطايير الأسعار كقناة للجنة الموارد الطبيعية.

أما في الدراسة المنشورة عام 2012 بالمشاركة مع الاقتصادي مصطفى نابلي، فقد قاما بدراسة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA، حيث قاما بتقييم الأداء الاقتصادي للبلدان الغنية للموارد الطبيعية في هذه المنطقة على مدى الأربعين سنة الفارطة، وتناولوا علاقة النمو الاقتصادي الشامل بتطايير المتغيرات الاقتصادية الكلية. وتوصل البحث إلى النتائج التالية:¹²

كان الأداء الاقتصادي للدول الغنية بالموارد الطبيعية ضعيفا عند تقييم التدابير المعيارية لمستوى الدخل على الرغم من أنها حافظت على مستويات عالية لدخل الفرد.

تميز الدول الغنية بالموارد الطبيعية بمستويات عالية من تطايير في الاقتصاد الكلي ومعدلات منخفضة من النمو الاقتصادي بالإضافة إلى عدم شموليته، كما أن وجود التطايير يعقد من قرارات الادخار/الاستثمار من قبل مختلف الفاعلين الاقتصاديين وهذا ما يؤثر على الأداء الاقتصادي في المدى الطويل.

2.2. انعكاسات تطايير أسعار البترول:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وأسعار البترول تشهد تطاييرا شديدا، وازداد هذا التطايير بشكل كبير في السنوات الأخيرة، فأسعار البترول هي الأكثر تطاييرا من أي سلعة أخرى، فخلال الفترة الممتدة بين سنتي 1863 و1914 كانت أسعار البترول تحدد إداريا من قبل شركات التكرير التي سجلت أعلى مستوياتها سنة 1864 حيث وصل سعر البرميل إلى 8.06 \$ وإذا عولج هذا السعر بمعامل التضخم بالنسبة لأسعار سنة 2006 كمستوى للقياس فإنه يصل إلى سعر 104.35 \$ للبرميل وهو أعلى مستوى في تاريخ البترول، ويرجع ذلك إلى الاحتكار الشديد لشركة Standard Oil في ذلك الحين.

¹² Rabah Arezki, Mustapha K.Nabli, Natural resources, volatility and inclusive growth :Perspective from the Middle East and North Africa, IMF Working Paper, April 2012.

وبعد ذلك ظهرت شركات بترولية أخرى في الساحة العالمية تسببت في فك الاحتكار فأخذ سعر البترول في الانخفاض إلى غاية نهاية الحرب العالمية الأولى حيث بلغ 2 \$ للبرميل، واستمر هذا الحال إلى غاية الصدمة البترولية الأولى الموجبة لسنتي 1973 و1974 تاريخ أخذ منظمة OPEC لمبادرة تحديد سعر البترول ودخلت حينها السوق البترولية ما يعرف بمرحلة الصدمات النفطية من أهمها الثورة الإيرانية ما بين سنتي 1978-1979 والحرب الإيرانية العراقية التي امتدت من 1980 إلى غاية 1988 ودخولها حرب الأسعار التي سجلت أعلى مستوياتها خلال الصدمة النفطية الثانية سنة 1980 حيث بلغ سعر البرميل 36.83 \$ وتعرضها إلى صدمة نفطية عام 1986 انخفضت الأسعار إلى ما دون 14 \$ للبرميل بعد العصر الذهبي الذي عاشته المنظمة خلال فترة نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات بعد وقوعها في فح انخفاض الأسعار لمستويات لم تكن تتوقعها فسميت بالأزمة البترولية العكسية لاختلافها بين الأولى والثانية اللتان نتجتا عن نقص العرض البترولي أما هذه فتميزت بفائض العرض، وقد شكلت هذه الأزمة أسوأ أزمة وقعت فيها منظمة الأوبك كادت تؤدي إلى تلاشيتها بالرغم من استرجاعها التدريجي لحصتها في السوق العالمية حيث تمخض عنها تدهور اقتصاديات الدول الأعضاء والتي لجأت إلى المديونية الخارجية مثل الجزائر، تلتها حرب الخليج بين سنتي 1990-1991 واحتلال العراق للكويت. وهذا بعد الصدمة البترولية لعام 1986 بدأ النظام البترولي العالمي يشهد تكويناً لتحكيم آليات السوق بحيث أصبحت منظمة الأوبك ستجيب لحاجات النمو الاقتصادي العالمي بطريقة إيجابية سواء من حيث المستوى المعقول للأسعار وإمداده بالكميات الكافية، إلا أن منظمة الأوبك وقعت في عدة أخطاء منها القرار الخاطيء بزيادة حصصها في مواجهة الكساد الاقتصادي في آسيا نتج عنها انخفاض سعر البترول إلى ما دون 13 \$ للبرميل سنة 1988.

ومع مطلع الألفية الجديدة بدأت الأوبك العمل بآلية لضبط أسعار البترول والتي تقتضي بأن تتدخل في السوق عن طريق زيادة حجم الإنتاج من البترول كالم تجاوز السعر مستوى السقف المحدد ب28 \$ للبرميل وتخفيض حجم الإنتاج كلما انخفض السعر دون الحد الأدنى المحدد ب22 \$ للبرميل. وقد

عرف العالم أزمة بترولية أخرى بسبب احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام 2003 ودخول نيجيريا في حالة عدم الاستقرار الاقتصادي، ثم ارتفع سعر البترول ليلغ \$65 للبرميل سنة 2006 ليواصل الارتفاع إلى أن فاق \$120 للبرميل سنة 2008 وهي المرة الأولى التي بلغ فيها هذا السعر، لينخفض مرة ثانية إلى ما يقارب \$33 للبرميل في نهاية السنة بسبب الأزمة المالية ليرتفع مجددا إلى ما يقارب \$100 للبرميل سنة 2011 بسبب ما يعرف بربيع الثورة العربية. كما عرفت العشرية الحالية تحولا اقتصاديا غير مسبق لدول انتقالية المتمثلة في الصين، الهند واليابان حيث أن النمو الاقتصادي المحقق لديهم اعتبر عاملا خارجيا تسبب في ارتفاع أسعار البترول.

لقد تعددت البحوث التي عمدت إلى دراسة تطير أسعار البترول وعلاقته بالنمو الاقتصادي بحيث أخذت الأبحاث عدة أوجه من حيث المحددات التي تتأثر بذلك، ففي بحث قدمه الاقتصادي Nkomo عام 2006 تضمن قراءة لأثر ارتفاع أسعار البترول على اقتصاديات 12 دولة من دول جنوب أفريقيا ومدى تحرك هذه الأسعار نحو الرفع من عملية التنمية الاقتصادية، وباستخدام نختلق الطرق القياسية قام ببناء نموذج رياضي يفسر الظاهرة متبعا في ذلك منهج كل من Bacon and Mattar [2005]، ولقد بينت نتائج البحث أن لدى هذه البلدان [دول جنوب أفريقيا] المستورة للبترول تبعية كبيرة خارجية للتطير الحاصل في الأسعار البترولية وبشكل خاص في حالة ارتفاع الأسعار، وقد أوصى في نهاية البحث بضرورة الابتعاد عن التبعية المفرطة لاستيراد البترول والعمل على ضمان النمو الاقتصادي وفق استراتيجيات حكيمة تنوط بقطاع الصناعة.¹³

أما بخصوص البلدان المصدرة للبترول فدارت حولها العديد من الدراسات تضمنت عدة محددات اقتصادية كما هو الحالي في الورقة البحثية التي قدمها كل من Kamran و Mohsen Mehrara و Oskoui والمنشورة عام 2007، حيث تبين الدراسة أن التغيرات الحاصلة في اقتصاديات الدول المصدرة للبترول والتي تضم كل إيران، المملكة العربية السعودية، الكويت أندونيسيا وذلك باستخدام بيانات سنوية

Nkomo. The impact of higher oil prices on Southern African Countries, Journal of Energy C. ¹³ J. in Southern Africa, N°01, Vol 17, 2006.

في الفترة الممتدة بين 1970-2000 باستخدام نموذج VAR واستعان الاقصاديين بالمتغيرات التفسيرية التالية: الطلب الاسمي، الطلب الحقيقي، العرض وصددمات أسعار البترول، معبر عنها باللوغاريتم النيبيري لسعر البترول الحقيقي، الإنتاج، سعر الصرف الحقيقي مقارنة بالدولار ومؤشر أسعار الاستهلاك، وبينت الدراسة أن الصدمات الخارجية تؤدي دورا مهما تفسير التغيرات الحاصلة في الإنتاج في كل من إيران والمملكة العربية السعودية مما أبدى التبعية لمورد البترول وخصوصا سياسيتهما المالية المتأصلة في الصدمات البترولية التي تتحكم في تطايير الناتج، أما الكويت أندونيزيا فتبين أن التطايير ليهما هو نتيجة صدمات الطلب الكلي وأن الصدمات البترولية هي محدودة.¹⁴

أما الباحثان Mignon و Lescaroux فقد قاما عام 2008 بدراسة العلاقة بين تقلبات أسعار البترول ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية [الناتج المحلي الإجمالي، المتوسط العام للأسعار، الاستهلاك العائلي، معدل البطالة] لمجموعة من الدول قسمت إلى ثلاث فئات، مجموعة الأوبك، الدول المصدرة للبترول والدول المستوردة للبترول، وباستخدام عدة طرق قياسية تمثلت في اختبارات السببية والارتباط في المدى القصير التكامل واختبار التكامل المتزامن للسلاسل الزمنية للبيانات المدججة في المدى الطويل، وقد اختلفت النتائج حسب خصوصية الهيكل البيوي لاقتصاديات الدول المدروسة حيث أنه في المدى القصير يوجد عدة علاقات سببية بين سعر البترول ومختلف المتغيرات الاقتصادية والمالية وارتباط قوي بين سعر البترول وأسهم البورصة، وقد خلص البحث إلى أن أثر تقلبات أسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية يكون بشكل خاص لدى الدول المصدرة للبترول.¹⁵

وفي بحث آخر للاقصاديين Shuddhasawtta Rafiq, Ruhul Salim, Harry Block المنشور سنة 2009 والذي اهتم بدراسة أثر تطايير أسعار البترول على المحددات المفتاحية

¹⁴ Mohsen Mehrara, Kamran N. Oskoui, The sources of macroeconomic fluctuations in oil exporting countries : A comparative study, Economic Modelling Review, N°24, 2007.

¹⁵ Valerie Mignon, François Liscaroux, On the influence of oil prices on economic growth and other macroeconomics ad financial variables, CEPPI N° 2008-05, Avril 2008.

للاقتصاد الكلي لدولة تايلاند باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة الممتدة بين الفصل الأول لسنة 1993 إلى غاية الفصل الرابع لسنة 2006، وباستخدام شعاع الانحدار الذاتي VAR، اختبار السببية ل Granger، دوال الاستجابة الدفعية وتقسيم التباين، أظهرت النتائج أن تطير أسعار البترول يؤثر على محددات الاقتصاد الكلي مثل البطالة، الاستثمار، معدل الفائدة والميزان التجاري في اتجاه واحد، وأن أثر تطير أسعار البترول ينتقل إلى العجز في الميزانية.¹⁶

حول الموضوع نفسه قامت الباحثة الأكاديمية أماني الأنشازي بدراسة أثار كل من الصدمات البترولية وتطير أسعار البترول على النمو الاقتصادي من خلال قناة السياسة المالية على عينة تضم 15 دولة وباستخدام بيانات مدمجة سنوية في الفترة الممتدة بين 1970-2004، وبعتماد نموذج بانل ديناميكي وإتباع طريقة GMM في التقدير. خلص البحث إلى النتائج التالية:¹⁷

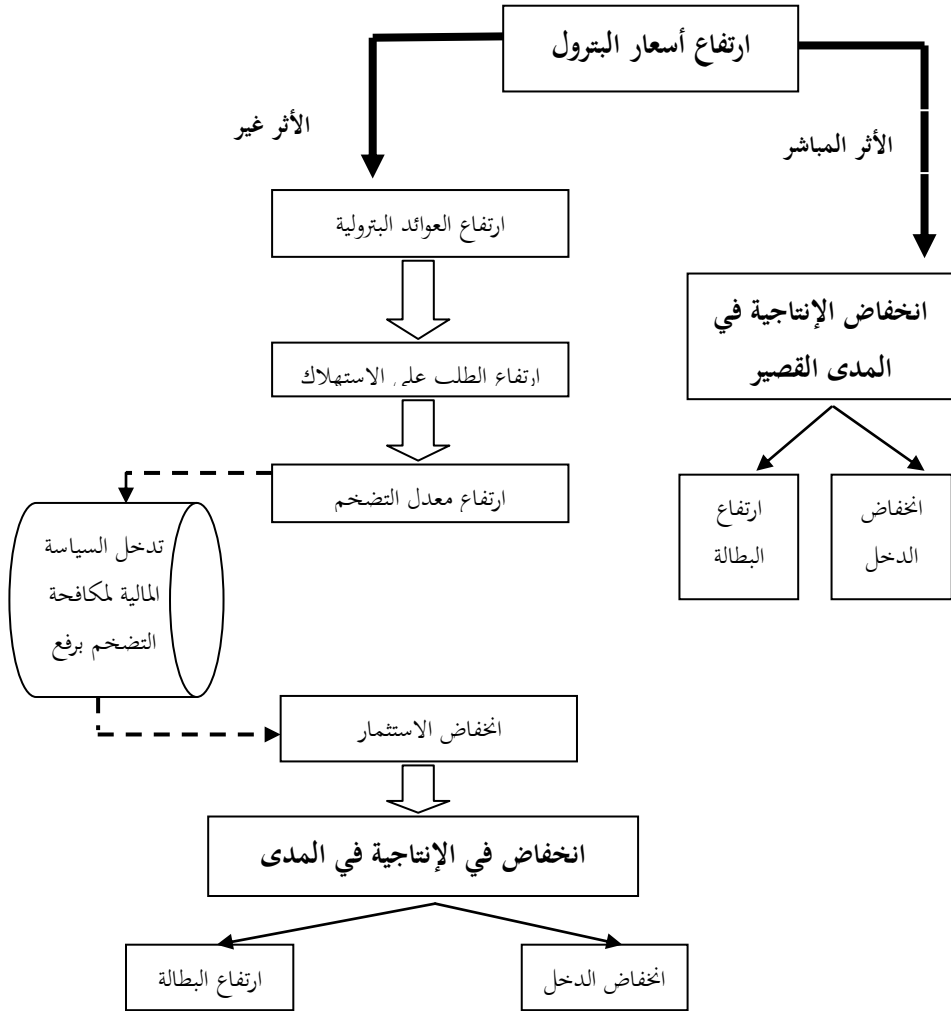
- الزيادة غير المتوقعة في أسعار البترول تؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي إلا أن هذا التأثير يبقى ضئيلا إلى حد ما؛
- لا يبدو أنه لتطير أسعار البترول أثر على النمو الاقتصادي؛
- السياسة المالية لا تؤدي دورا هاما في نقل الصدمات البترولية إلى باقي الاقتصاد، وأن ازدهار عائدات النفط تعمل على تأخير النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

لقد ترتب على ارتفاع أسعار البترول مجموعة من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خاصة اقتصاديات الدول النامية الذي يعاني اقتصادها اختلالا على الرغم من ارتفاع أسعار النفط، إلا أن معظم دول العالم كانت قادرة على التكيف مع أسعار البترول المتصاعدة وذلك بفضل الانتعاش

¹⁶ Shuddhasawtta Rafiq, Ruhul Salim, Harry Bolck, Impact of crude oil price volatility on economic activities :An empirical investigation in the Thai economy, Resource Policy Journal, N°34, 2009.

¹⁷ Amany El Anshasy, Oil prices and economic growth in oil-exporting countries, Collage of Business and Economics, United Arab Emirates University, P.O.Box 17555, 2012.

الاقتصادي العالمي وتبني غالبية الدول النامية برامج إصلاحية ومالية مكنتها من امتصاص الزيادة في أسعار البترول، إلا أن الارتفاع في الأسعار سنتي 2010 و 2011 حيث تجاوز سعر البرميل \$100 .
والشكل التالي يوضح لنا انعكاسات ارتفاع أسعار البترول على الاقتصاد الكلي للدول المصدرة للبترول.
الشكل رقم 05: انعكاسات ارتفاع أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الدول المصدرة للبترول.



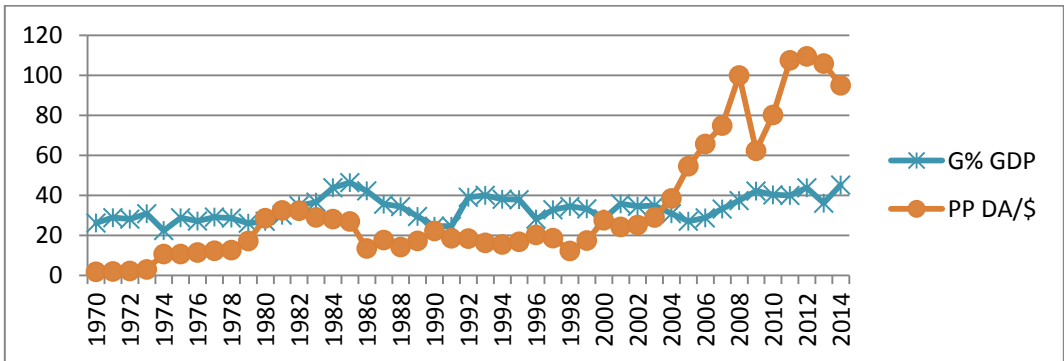
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الدراسات السابقة.

3. أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر.

تزخر الجزائر بإمكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية والتي تشكل عنصرا هاما في إثراء الاقتصاد الجزائري ودعمه، إلا أن تسيير هذه الموارد خارج قطاع المحروقات يبدو ضعيفا نظرا لنقص الحوافز التشجيعية لتنمية إنتاج السلع خارج القطاع المزدهر، وهذا ما كان له أثر واضح على السياسة المالية في الجزائر وبشكل خاص الهيكل الضريبي نظرا لكبح تنمية موارد دخل بديلة.

لقد كان لتدفق الإيرادات النفطية غير المتوقع على الخزينة العمومية واقتزان ذلك بزيادة حجم الإنفاق العام تأثير بالغ على الدولة، حيث عمل الربيع على توسيع نفوذها ومجالات تدخلها كما نتج عنه توسيع قاعدة القطاع العام. ويؤدي الإنفاق العام كما هو معروف دورا رئيسيا في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال إيجاد طلب جديد انطلاقا من آلية المضاعف وهذا ما تجسد في الجزائر على الرغم من الاستبعاد الإيديولوجي للقطاع الخاص من النشاط الاقتصادي، حيث أدى الإنفاق العام إلى إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح فئات معينة كما أدى إلى ارتفاع الأجور بمعدلات فاقت معدلات نمو الإنتاج، كما حقق الإنفاق العام تحسنا في مستوى معيشة السكان من خلال التوسع في توفير السلع والخدمات الأساسية والسلع الاستهلاكية المدعمة، وبذلك سجل استهلاك العائلات نسبة نمو سنوية قدرت بـ 8.2% خلال الفترة 1967-1977.

الشكل رقم 06: تطور الإنفاق العام % من GDP وأسعار البترول خلال الفترة 1970-2014.



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن أهم ما ميز تطور الميزانية الوطنية تبعيتها الكلية لتقلبات أسعار البترول حيث شهدت الفترة 1975-1996 عجزا موازيا أساسيا قد ب 3% من *GDP* كمتوسط سنوي لهذه الفترة وهذا ما أعطى ديناميكية غير محتملة للدين العام إلى غاية بداية السبعينات أين أدت تعديلات الميزانية دورا مهما في تحويل هذا العجز الأساسي إلى فائض قدر ب 2.3% للفترة 1996-2000، وقد ساهم في ظهور هذا الفائض الارتفاع المستمر في أسعار البترول. وعليه فإن معظم مؤشرات التبعية توحي بأن عدم استقرار الإيرادات البترولية كان هو المصدر الأساسي للتقلبات التوازنية بالجزائر، حيث بلغ عجز الميزانية 3.9% خلال الفترة 1975-1980، 7% بين 1981-1985 و 4.7% بين 1991-1995 و 6.4% بين 1996-2000، وبالتالي يتضح لنا جليا أن مدى تأثير عجز الموازنة الأساسي بالإيرادات البترولية مما جعل التوازنات الموازية بالجزائر تتغير دوريا مع أسعار البترول. كذلك أدت الصدمة البترولية المعاكسة لعام 1986 إلى ارتفاع حجم الدين العمومي خاصة المديونية الخارجية بحيث انتقلت نسبة خدمة المديونية من *GDP* من 8.27% سنة 1986 إلى 21.07% عام 1991، مما انعكس سلبا على ملائمة الدولة ومدى القدرة على الاستمرار في تحمل السياسة المالية والعجز الموازي في ذلك الوقت.

كما نلاحظ خلال الفترة 1970-1990 أن السياسة المالية بالجزائر اعتمدت بشكل كبير على الجباية البترولية التي انتقلت من 24.7% من إجمالي الإيرادات عام 1970 إلى حوالي 50% سنة 1985 مع تجاوزها لنسبة 60% أعوام 1974، 1980 و 1981 نظرا لارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة حيث بلغت 35.93\$، 36.83\$ و 46.04\$ للبرميل على الترتيب، بالمقابل عرفت الجباية العادية انخفاضا إذ انتقلت من 75.3% من إجمالي الجباية سنة 1970 إلى حوالي 50% سنة 1985 مع تحقيق أدنى مستوى سنة 1981 بنسبة 33.6%، وهذا ما أدى إلى الاحتفاظ بنفس هيكل الجباية خارج المحروقات مع الرفع النسبي لنسب الضرائب، غير أن انخفاض أسعار البترول إثر أزمة 1986 من 27.56\$ عام 1985 إلى 14.4\$ للبرميل سنة 1986 أدى إلى انخفاض الإيرادات الجبائية للبترول بحوالي 20%

وانعكس هذا على إيرادات الدولة ككل بحيث انخفضت هي الأخرى من 38% من GDP بين 1981-1985 إلى 28% بين 1986-1990، ولاستحالة تخفيض الإنفاق العام الذي كان في معظمه مكونا من النفقات الرأسمالية فقد حول الرصيد الموازي من فائض بنسبة 3.5% خلال 1981-1985 إلى عجز ب 2.7% بين 1986-1990.

أما فيما يخص الإنفاق العام فعلم بأن الجزائر قامت خلال الفترة 1970 بتبني النهج الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية ركزت فيه على القطاع الصناعي بهدف إحداث تنمية شاملة وهذا ما استدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية عبر عنه ارتفاع حجم الإنفاق العام من 25.98% سنة 1967 إلى حوالي 43% سنة 1986، وقد تطلب هذا النموذج استثمارات ضخمة حققت معدل نمو اقتصادي إيجابية إذ بلغ 9.21% سنة 1978 وامتصت عدد لا بأس به العمالة لتتخفف معدلات البطالة إلى حدود 13.28% سنة 1983، وهذا ما دفع الدولة إلى توجيه سياستها المالية نحو هذا المجال بالرفع من إنفاقها الرأسمالي معتمدة في ذلك على الجباية البترولية.

لقد عرفت الإيرادات العامة بداية التسعينات نوعا من التحسن نتيجة ارتفاع أسعار البترول بسبب حرب الخليج وكذا نتيجة خفض قيمة الدينار الجزائري سنة 1991، وقد انخفضت نسبة الإنفاق خلال الفترة 1988-1991 من 34.42% إلى 24.6% على الترتيب ويرجع ذلك إلى تخلي الدولة عن النهج الاشتراكي والانتقال إلى اقتصاد السوق من خلال التخلي التدريجي عن التدخل في الاقتصاد خاصة فيما يتعلق بدعم الأسعار، وقد ارتفع مجددا سنتي 1992-1993 ب 40% ويرجع ذلك إلى رفع الأجور والرواتب وكذا نفقات الشبكة الاجتماعية ابتداء من فيفري 1992 بالإضافة إلى تكاليف التطهير المالي.

ونظرا للإصلاحات الجوهرية التي مست جميع قطاعات الاقتصاد الوطني على إثر توقيع اتفاقية ستاند باي وتطبيق مخطط التعديل الهيكلي بالجزائر، عرفت السياسة الإنفاقية انخفاضا ملحوظا بنسبة 6.1% من سنة 1993 إلى غاية 1998، ويفسر الانخفاض في نفقات التجهيز بانخفاض نسبة الإنفاق

الرأسمالي من مجموع الإنفاق الكلي من 42.2% سنة 1993 إلى 24% سنة 1998، أما ارتفاع نفقات التسيير فيمكن ترجمته بارتفاع نسب الأجور والرواتب وفوائد الديون.

ولقد أدت عودة أسعار البترول إلى الارتفاع إلى المساهمة بشكل مستمر منذ الثلاثي الأخير لعام 1999 إلى التأثير بشكل إيجابي على مدى قدرة الميزانية الوطنية على التحمل، ونلمس ذلك من خلال تحسن الرصيد الموازي الكلي الذي انتقل عجزه من 0.09% سنة 1998 إلى فائض قدر ب 14.4% سنة 2006، وقد تم استغلال هذا الفائض في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العام من 28.31% سنة 2000 إلى حوالي 34.87% عام 2003، فبلغ 155 مليار \$ الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى، وقد ساهمت السياسة المالية في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهرا، لعل أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4.88 مليار \$ سنة 2007، كما أدى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات *FRR* إلى استغلال تلك البجوحة المالية في تخفيض خدمة الدين العام التي انتقلت من 3.2% سنة 1995 [نسبة من *GDP*] إلى حدود 0.8% عام 2008.

ولمعرفة مدى دورية السياسة المالية سنستعين بالنموذج القياسي لكل من *Alesina et all* (2008) و *Woo* (2009) كالتالي:

$$\Delta G_t = \alpha + \theta G_{t-1} + \beta GDP_t + \delta \Delta GDP_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\beta = \beta_0 + \beta_1 FO + \beta_2 QI + \beta_3 INE \dots \dots \dots (2)$$

وبتعويض المعادلة رقم [2] في المعادلة رقم [1] نحصل على:

$$\Delta G_t = \alpha + \theta G_{t-1} + \delta \Delta GDP_{t-1} + \beta_0 \Delta GDP_t + \beta_1 \Delta GDP_t FO_i + \beta_2 \Delta GDP_t QI_i + \beta_3 INE \Delta GDP_t + \varepsilon_t$$

تكون السياسة المالية غير دورية counter-cyclical إذا كان:

$$\frac{\varphi \Delta G_t}{\varphi \Delta GDP_t} = \beta_0 + \beta_1 FO_i + \beta_2 QI_i + \beta_3 INE < 0$$

حيث أن:

GSt النفقات الحكومية الموجهة للاستهلاك *gouvernement consumption expenditure*
ب% من GDP

GDP_t معدل النمو الاقتصادي الحقيقي

$Credit$ إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ب%

$koapen$ مؤشر لتحرير الأسواق المالية

SMF انسيابية النظام النقدي

$Corrup$ مؤشر الفساد

$Demo$ مؤشر الديمقراطية

LC مؤشر الحرية المدنية

PR مؤشر الحقوق السياسية

FO المؤشرات المالية

QI مؤشرات تعبر عن نوعية المؤسسات

INE تعبر عن المساواة الاجتماعية ويعبر عنها بمعامل $GINI$ لقياس التفاوت بين توزيع الدخل

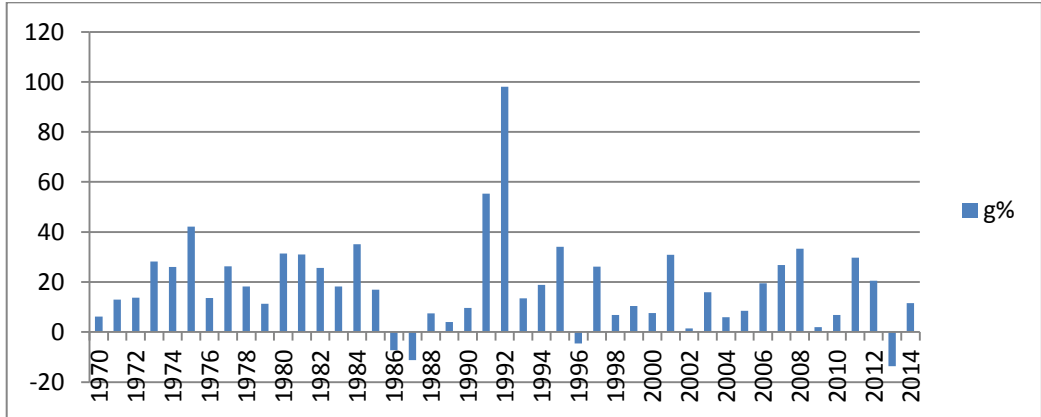
وبعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية تبين أن كل السلاسل الزمنية المدروسة مستقرة من الدرجة الأولى، ننتقل إلى التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى لسلاسل زمنية سنوية خلال الفترة 1970-2014، وكانت النتائج كالتالي:

$$(0.031)$$

إن هذا النموذج مقبول إحصائياً حيث أن احتمال المعلمة المقدرة β يقدر ب0.031 وهو أقل من احتمال إحصائية t عند مستوى المعنوية المحدد ب5%، كما أن إحصائية DW تقدر ب1.57 وبالتالي فإن النموذج مقبول لغياب ارتباط الأخطاء.

نلاحظ أن قيمة β أصغر من الصفر $\beta = -3.83 < 0$ وبالتالي فإن الجزائر لا تعاني من دورية في السياسة المالية التي يعبر عنها بارتفاع الإنفاق العام في أوقات الرخاء وانخفاضه في أوقات الركود، وإنما هي غير دورية *counter-cyclical fiscal policy*، وهذا ما يؤكد الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 07: معدل نمو النفقات العامة في الجزائر ب% خلال الفترة 1970-2014



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات البنك الدولي.

باعتقاد أن ارتفاع أسعار النفط في أغلب الأحيان تعبر عن حدوث زيادة في الدخل، فقد أدت إلى تحسن في الإنفاق العام خلال الفترة الممتدة بين 1970-1985 ويرجع هذا الارتفاع إلى ظاهرة التصنيع في الجزائر وما تتطلبه من ازدياد حجم الاستثمارات الصناعية، بالرغم من التراجع في حجم الإيرادات العامة سنة 1972 و1982 الناتج عن تراجع الجباية البترولية من 50954 مليون دج سنة 1981 إلى حوالي 41458 مليون دج سنة 1982. وبالرغم من انخفاض مستوى الإنفاق العام سنتي 1986-1987 بسبب الأزمة البترولية العكسية إلا أنه ارتفع في السنة الموالية بالرغم من تراجع الأسعار من \$17.73/الديرميل سنة 1987 إلى \$14.24/الديرميل سنة 1988.

لقد عرفت الإيرادات العمومية تحسنا في بداية الفترة 1990 إلا أنه مع انخفاض أسعار البترول سنة 1991، 1992 و1993 إلى \$18.62، \$16.33 و\$15.53 للديرميل على التوالي شهد الإنفاق العام ارتفاعا كبيرا وبشكل خاص سنة 1992 حيث انتقل من 212100 مليون دج عام 1991 إلى

420131 مليون دج سنة 1992، أي ما نسبته 39.09% من الناتج المحلي الإجمالي لتواصل الارتفاع إلى حدود 476624 مليون دج مع حلول عام 1993 لتمثل بذلك 40.06% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يبين أن الإنفاق العام ارتفع في الأوقات السيئة [انخفاض أسعار البترول] التي مرت بها الجزائر. ومع حلول عام 1996 انتقلت أسعار البترول إلى \$20.29/البرميل مقارنة بـ \$16.6/البرميل سنة 1995 وقد انخفض الإنفاق العام في هذه الفترة إلى حدود 724607 مليون دج مقابل 759617 مليون دج سنة 1995.

ومع حلول سنة 2000 عرفت أسعار البترول قفزة إذ انتقلت من \$17.48/البرميل عام 1999 إلى \$27.60/البرميل سنة 2000 ومع هذا الانتعاش نسجل تراجع في معدل الإنفاق العام حيث مثل 28.31% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ 33.31% سنة 1999، كذلك انخفض معدل نمو الإنفاق العام سنتي 2004 و 2005 حيث قدرت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ 27.12% سنة 2005 و 30.87% سنة 2004 مقابل 35% سنة 2003 وهذا بالرغم من الانتعاش الذي عرفته الجزائر نتيجة لارتفاع أسعار البترول إلى \$54.6/البرميل عام 2005. ومع التراجع في أسعار البترول الذي عرفته سنة 2009 حيث قدر بـ \$62.3/البرميل مقابل \$100/البرميل سنة 2008، ارتفع معدل الإنفاق العام من حوالي 8917 مليار دج سنة 2008 إلى 10026 مليار دج سنة 2009. كما ارتفعت النفقات العامة من حوالي 4439 مليار دج سنة 2010 إلى 7058 مليار دج بحلول سنة 2012، لتتخفف إلى حوالي 6799 مليار دج سنة 2014، ويعود هذا إلى اتباع سياسة التقشف في ظل انخفاض أسعار البترول إلى ما دون \$90/البرميل. وبالتالي نستنتج أن السياسة المالية في الجزائر عموما هي غير دورية لكن هذا لا يمنع كونها اتسمت بالدورية أين انخفض الإنفاق العام بانخفاض أسعار البترول سنتي 1986 و 2009.

تفترض الدراسات التطبيقية التي تستعمل السلاسل الزمنية أن تكون هذه الأخيرة ساكنة أو مستقرة، ولاختبار استقرار السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة سنستعين باختبارات PP، ADF،

وKPSS، وباستعمال برنامج 6 Eviews للسلاسل الزمنية للفترة 1970-2014، تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول:

الجدول رقم 03: اختبار الاستقرارية

القرار	KPSS _{stat}		PP _{stat}		ADF _{stat}		النموذج
	P=5%		P=5%		P=5%		
	1 st dif	level	1 st dif	level	1 st dif	Level	
GDPC							
مستقرة من الدرجة الأولى	إحصائية LM		0.0084	1.000	0.0052	1.000	[4]
	0.15	0.82	0.0000	0.72	0.0000	0.71	[5]
	0.07	0.083	0.0002	0.74	0.0002	0.63	[6]
Oilpr							
مستقرة من الدرجة الأولى			0.000	0.07	0.000	0.31	[4]
	0.17	0.50	0.000	0.08	0.000	0.72	[5]
	0.11	0.16	0.000	0.14	0.000	0.72	[6]
gs							
مستقرة من الدرجة الأولى			0.000	0.83	0.000	0.73	[4]
	0.11	0.33	0.000	0.12	0.000	0.11	[5]
	0.07	0.07	0.000	0.15	0.000	0.15	[6]

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eview6

وبغرض معرفة أثر البيئة المؤسسية والانفتاح التجاري على سيورة السياسة المالية في الجزائر قدرنا المعادلة (أنظر الجدول 4)، حيث تحصلنا على الآتي:

$$\Delta GS_t = 15.46 - 0.67GS_{t-1} - 14.98\Delta GDP_t + 3.71GDP * FO_t + 25.48GDP * QI_t + 11.44GDP * INE_t$$

الجدول رقم 04: نتائج تقدير نموذج الانحدار لاختبار دورية السياسة المالية في الجزائر

Variable dépendent GS		T (prob)
GDP growth	-14.98	0.0403
GDP*FO	3.71	0.0311
GDP*QI	25.84	0.0202
GDP*INE	11.84	0.0102
FO	0.04	0.8975
QI	3.61	0.0132
GS _{t-1}	-0.67	0.0000
Constant	15.48	0.0002
R ²	0.80	
F(prob)	0.00038	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eview6.

نلاحظ من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن نوعية المؤسسات والانفتاح التجاري تؤثر على سير السياسة المالية في الجزائر، حيث أن هذه الأخيرة تتميز بنوعية مؤسسات ضعيفة ومعدل فساد مرتفع بالإضافة إلى ضعف مؤشرات الانفتاح التجاري، فيؤدي ارتفاع الفساد ب 1% إلى ارتفاع الإنفاق العام ب 3.21%، كذلك ارتفاع الانفتاح التجاري وزيادة الاقتراض ب 1% يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق العام ب 3.71% كذلك الحال بالنسبة لمؤشر العدالة الاجتماعية فارتفاع مؤشر تفاوت توزيع الدخل ب 1% يؤدي إلى ارتفاع قدره 11.44% في حجم الإنفاق العام الاستهلاكي.

وهذا يعني أن ارتفاع الفساد، الديمقراطية وضعف البيئة المؤسساتية يؤدي إلى دورية السياسة المالية في الجزائر $\beta = -14.98 + 3.71 + 25.48 + 11.44 = 25.04 > 0$ وبالتالي فإن سبب دورية السياسة المالية في الجزائر هو ارتفاع معدلات الفساد والرشوة بالدرجة الأولى وهذا ما يؤدي إلى تأصيل السلوك الريعي لدى الدولة.

$$\Delta GS = -5.14 \Delta GDP + 5.60 \Delta \text{Corrup}$$

$$(0.0233) \quad (0.0228)$$

$$DW = 1.70 \quad R^2 = 0.33$$

إن النموذج مقبول إحصائيا حيث أن احتمال المعلمتين المقدرتين أصغر من احتمال الإحصائية t عند مستوى معنوية 5%، كما أن النموذج يفسر 33% من الإنفاق الحكومي للاستهلاك، وبالتالي فإن ارتفاع الفساد ب 1% يؤدي إلى رفع النفقات العامة ب 5.60%، ولحساب معامل الدورية $\beta = \beta_0 + \beta_1 = -5.11 + 5.69$ وبالتالي $\beta = 0.58 > 0$ وبالتالي وجود دورية في السياسة المالية سببها الفساد.

أما في حالة إدخال متغير الديمقراطية إلى جانب متغير الفساد فنحصل على:

$$\Delta GS = -3.32 \Delta GDP + 5.34 \Delta \text{Corrup} - 1.19 \Delta \text{demo}$$

$$(0.0427) \quad (0.0297) \quad (0.0365)$$

$$DW = 1.75 \quad R^2 = 0.37$$

إن النموذج مقبول إحصائيا حيث أن احتمال المعلمتين المقدرتين أصغر من احتمال الإحصائية t عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي فإن ارتفاع الفساد ب 1% يؤدي إلى رفع النفقات العامة ب 5.60%، ولحساب معامل الدورية $\beta = \beta_0 + \beta_1 + \beta_2 = -3.32 + 5.34 - 1.19$ وبالتالي $\beta = 0.84 > 0$. وبالتالي نستنتج وجود تقلبات دورية في السياسة المالية في الجزائر سببها ضعف البيئة المؤسساتية والبيروقراطية. ومن خلال كل ما سبق تقديمه آنفا نستنتج أن مشكل الجزائر هو مشكل سياسي انعكس في صيغة ضعف البيئة المؤسساتية، وتنتج عن ضعف وهشاشة هذه البيئة تداعيات اقتصادية تجلت في دورية السياسة المالية.

خاتمة:

اعتمادا على ما سبق يمكننا استنتاج أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق توازنات كلية للاقتصاد، حيث عرفت الفترة ما بين سنة 2000 و 2014 استقرارا اقتصاديا سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وما يمكن التأكيد عليه هو أن هذا الاستقرار كان مرتبطا بالدرجة الأولى بارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية. وبالرغم من النتائج الإيجابية المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكبرى والتي نالت في مجموعها استحسان الهيئات العالمية المراقبة والمتابعة لمسار الإصلاح في الجزائر، إلا أن هذا

التحسن شمل المؤشرات الاقتصادية الكمية فقط، في ظل غياب النوعية المؤسساتية ذات الجودة العالية وهذا بالرغم من الجهود المبذولة منذ بداية التسعينات والموجهة نحو تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار في الجزائر، حيث أنه لا تزال بيئة الاستثمار في الجزائر توصف بأنها غير مؤهلة تأهيلا كافيا، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن التوازنات الكلية السابقة الذكر عبارة عن توازنات هشة ستعمد للتلاشي بمجرد تراجع أسعار البترول إن لم تقم الدولة بتنويع الاقتصاد الوطني من خلال بناء قطاع خاص نشط وتحسين نوعية الإطار المؤسساتي لتوفير المناخ المناسب لبيئة الأعمال.

ولقد بينا بالعرض والتحليل تطور السياسة المالية في الجزائر وبيننا أن سبب دورية السياسة المالية في الجزائر يرجع بالأساس إلى ضعف البيئة المؤسساتية، بيروقراطية الإدارة بالإضافة إلى اللامساواة الاجتماعية الممثلة في التفاوت في توزيع الدخل. بالإضافة إلى أن العلاقة بين تطايير أسعار البترول والإنفاق العام هي علاقة غير مباشرة حيث أن تدني المؤشرات المؤسساتية تسبب دورية السياسة المالية. ومما سبق ذكره نستنتج أن تطايير أسعار البترول وضعف الإطار المؤسساتي يؤدي إلى إضعاف النمو الاقتصادي في الجزائر وليس وفرة البترول في حد ذاتها.

قائمة المراجع:

1. Alberto Alesina, Guido Tabellini, Why is fiscal policy often procyclical ?,NBER Working Paper Series, Working Paper 11600, September 2005.
2. Amany A. El Anshazy, Oil Prices and Economic Growth In Oil-Exporting Countries, Working Paper, Collage Of Business and Economics, United Arab Emirates University, 2009.
3. Amany El Anshasy, Oil prices and economic growth in oil-exporting countries, Collage of Business and Economics, United Arab Emirates University, P.O.Box 17555, 2012.
4. Ernesto Talvi, Carlos. A. Vegh, Tax base variability and procyclical fiscal policy in developing countries, Journal of Development Economies, ELSEVIER, 2005.

5. Frederic van der Ploeg, Steven Poelhekke, Volatility and natural resource curse, OxCarre Research Paper, N° 2008-03, 2008.
6. G. L. Kaminsky, C. M. Reinhart and C. A. Vegh, When It Rains, It Pours :Procyclical Capital Flows and Macroeconomic Policies, Goerge Washington University and NBER Macroeconomics Annual 2004.
7. Garey Ramey, Valerie A. Ramey, Cross-country evidence on the link between volatility and growth, The American Economic Review, Vol 85 N°5, December 1995.
8. J. C. Nkomo, The impact of higher oil prices on Southern African Countries, Journal of Energy in Southern Africa, N°01, Vol 17, 2006.
9. Jeffrey Franckel, Comment les producteurs de produits de base peuvent-ils rendre les politiques budgétaires et monétaire moins procycliques ?, Siminaire sur les ressources naturelles, les finances et le développement, Institut du FMI et banque centrale d'Algérie, Alger 4-5 novembre 2010.
10. Micheal Bleaney, Havard Halland, The resource curse and fiscal policy volatility, CREDIT Research Paper, N°09/09, 2009.
11. Micheal Gavin, Roberto Perotti, Fiscal Policy in Latin America, NBER Macroeconomics Annual 1997, Volume 12.
12. Mohsen Mehrara, Kamran N.Oskoui, The sources of macroeconomic fluctuations in oil exporting countries: A comparative study, Economic Modelling Review, N°24, 2007.
13. Nese Erbil, Is fiscal policy procyclical in developing oil-producing countries ?, IMF Working Paper, July 2011.
14. Paul Coller, Benedikt Goderis, Cmmodity prices, Growth and the Natural Resource Curse: Reconciling a Conundrum, Department of Economics, University of Oxford, 2008.
15. Rabah Arezki, Mustapha K. Nabli, Natural resources, volatility and inclusive growth :Perspective from the Middle East and North Africa, IMF Working Paper, April 2012.

16. Rabah Arezki, Thorvaldur Gylfason, Commodity price volatility, democracy and economic growth, CESifo Working Paper N°3619, 2011.
17. Randall Dodd, Protecting development economies from price shocks in Svetlana Tasalik and Anya Schiffrin, A Reporter's guide to Energy & Development, New York 2005.
18. Shuddhasawtta Rafiq, Ruhul Salim, Harry Bolck, Impact of crude oil price volatility on economic activities : An empirical investigation in the Thai economy, Resource Policy Journal, N°34, 2009.
19. Valerie Mignon, François Liscaroux, On the influence of oil prices on economic growth and other macroeconomics and financial variables, CEPPI N° 2008-05, Avril 2008.
20. Woo Jaajoon, Why do more polarized countries run more procyclical fiscal policy ?, The Review of Economics and Statistics, 2009, Vol.91, Issue 4.